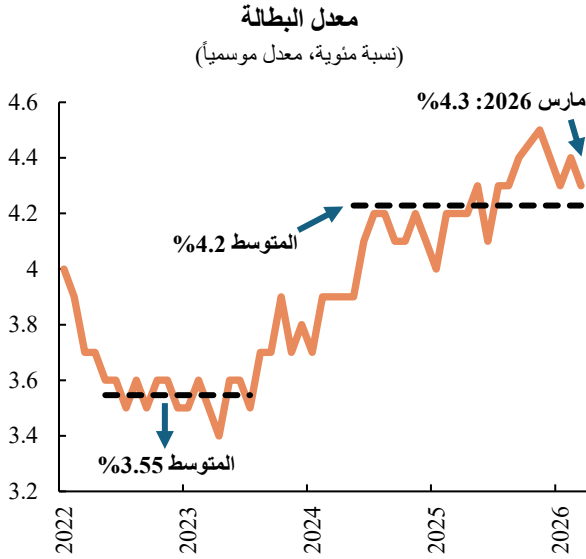


الطلب الاستهلاكي في الولايات المتحدة لا يزال قوياً رغم التحديات المتزايدة



المصدر: مكتب إحصاءات العمل الأمريكي، وقسم الاقتصاد في QNB

ثانياً، لا تزال الميزانيات العمومية للأسر الأمريكية ركيزة أساسية للاستهلاك، مما يعكس ارتفاع تقييمات الأصول. وتستمر الأسر الأمريكية في الاستفادة من مستويات عالية من صافي الثروة، لا سيما من خلال أسواق الأسهم والإسكان، حيث تجاوز صافي ثروة الأسر 180 تريليون دولار أمريكي في الأرباع الأخيرة. وقد عززت الأرباح القوية للشركات هذه الاتجاهات، مما ساهم في دفع مؤشرات الأسهم الأمريكية الرئيسية إلى مستويات قياسية وتعزيز ثروة الأسر. بالإضافة إلى ذلك، ظلت أسعار المنازل ثابتة، مما يعكس محدودية العرض واستمرار الطلب. وتولد هذه العوامل تأثيرات إيجابية على الثروة، حيث تشجع الإنفاق خاصة لدى الأسر ذات الدخل المرتفع التي تمتلك حصة كبيرة وغير متكافئة من الأصول المالية. ونتيجة لذلك، تستمر قوة الميزانية العمومية في توفير حماية ضرورية ضد ارتفاع التكاليف، وتدعم ديناميكيات الاستهلاك بشكل عام.

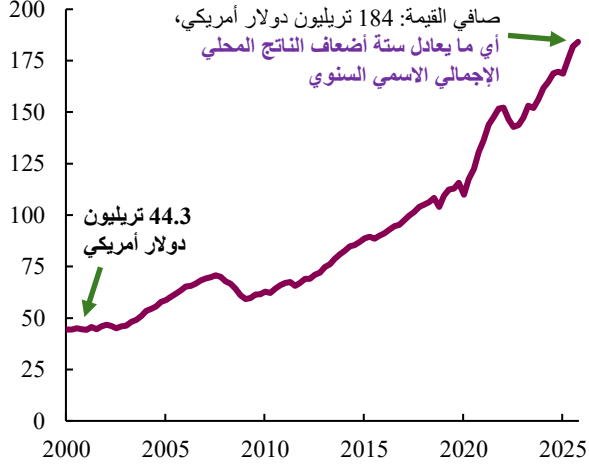
ثالثاً، يستمر توافر الائتمان في دعم الإنفاق الأسري، مما يوفر حماية إضافية للاستهلاك. ولا يزال رصيد الائتمان الاستهلاكي القائم مرتفعاً، حيث تجاوز إجمالي الائتمان 5 تريليون دولار أمريكي، بينما تجاوزت أرصدة بطاقات الائتمان تريليون دولار أمريكي في الأرباع الأخيرة. وقد ساعد هذا التوسع في الاقتراض في الحفاظ على الاستهلاك، لا سيما بالنسبة للأسر التي تعاني من قيود على السيولة. وظل تدفق الائتمان نشطاً في القطاعات الرئيسية، بما في ذلك بطاقات الائتمان وقروض السيارات، مما يعكس استمرار الطلب على التمويل. وفي الوقت نفسه، يتيح توافر الائتمان على نطاق واسع للأسر تنظيم

يواصل الاقتصاد الأمريكي إظهار قدر ملحوظ من المرونة في مواجهة البيئة العالمية التي تتسم بتزايد التعقيد وعدم اليقين. ويأتي ذلك رغم وجود عدد كبير من التحديات، من بينها ارتفاع مستويات عدم اليقين، واستمرار الضغوط التضخمية، ومخاطر بقاء أسعار الفائدة مرتفعة لفترة أطول، مما يضغط على المعنويات والقدرة الشرائية. كما تؤدي التوترات الجيوسياسية المتصاعدة - بما في ذلك الصراع المستمر المرتبط بإيران واستمرار النزاعات التجارية - إلى زيادة التقلبات الكبيرة في أسعار السلع الأساسية والاضطرابات في سلاسل الإمداد العالمية. وينعكس ارتفاع أسعار النفط وتكاليف الشحن مباشرة على أسعار النقل والطاقة والسلع، مما يؤدي إلى زيادة تكاليف المدخلات للشركات ويقوض القدرة الشرائية الحقيقية للأسر. ومن المرجح أن تؤثر هذه التطورات سلباً على ديناميكيات الاستهلاك خلال الفترة المقبلة، حتى في ظل بقاء الطلب مدعوماً بعوامل أساسية قوية.

إزاء هذه الخلفية، يواصل الاستهلاك - الذي يمثل قرابة 70% من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة - التوسع بوتيرة معتدلة، ليبقى الركيزة الأساسية للنشاط الاقتصادي. ورغم أن النمو أصبح أقرب إلى المستويات الطبيعية مقارنة بالتوسع القوي الذي أعقب الجائحة، فإن البيانات الحديثة لا تزال تشير إلى زخم مستقر في إنفاق الأسر. وعلى وجه الخصوص، نما الإنفاق الاستهلاكي الشخصي الحقيقي بمعدل سنوي يقارب 2% إلى 3% خلال الفصول الأخيرة، بينما لا تزال أحجام مبيعات التجزئة أعلى من اتجاهها قبل الجائحة. ومع ذلك، فإن تزايد الرياح المعاكسة والضغط على القدرة الشرائية سيشكلان اختباراً حقيقياً لمتانة الطلب الاستهلاكي خلال الفصول المقبلة. وفي هذه المقالة، نناقش ثلاثة عوامل رئيسية تدعم الطلب الاستهلاكي في الولايات المتحدة.

أولاً، لا تزال أسواق العمل قوية بشكل عام، رغم بعض التباطؤ في وتيرة خلق الوظائف. وقد ارتفع معدل البطالة بشكل طفيف إلى نحو 4.3% من مستوياته التاريخية المنخفضة للغاية، لكنه لا يزال ضمن النطاق الذي يُعد متوافقاً مع اتزان سوق العمل. وفي الوقت نفسه، يواصل نمو الأجور التفوق على التضخم، فقد ارتفعت الأجور الحقيقية بنحو 1% إلى 2% على أساس سنوي خلال الأشهر الأخيرة، مما يعزز القوة الشرائية للأسر. كما تشير المؤشرات عالية التواتر إلى استمرار الأداء القوي، مع بقاء الطلبات الأولية لإعانات البطالة منخفضة وفق المعايير التاريخية. ونتيجة لذلك، يظل نمو الاستهلاك يركز بثبات على الأسس المرتبطة بالدخل.

صافي ثروة الأسر (تريليون دولار أمريكي)



المصدر: نظام الاحتياطي الفيدرالي، وقسم الاقتصاد في QNB

استهلاكها على المدى الطويل، حتى مع استمرار ضغوط التكاليف. ونتيجة لذلك، يظل الائتمان قناة رئيسية تدعم قوة واستمرارية الطلب الاستهلاكي في الولايات المتحدة.

بشكل عام، لا يزال الطلب الاستهلاكي في الولايات المتحدة يتسم بمرونة ملحوظة، مدعوماً بأوضاع سوق العمل القوية، والميزانيات العمومية المتينة للأسر، واستمرار توافر الائتمان. وقد سمحت هذه العوامل للاستهلاك بالاستمرار في دفع النشاط الاقتصادي، حتى في ظل بيئة عالمية مليئة بالتحديات. ومن المرجح أن تُشكل الرياح المعاكسة الناتجة عن ارتفاع مستوى عدم اليقين وتزايد التكاليف اختباراً لمدى قوة الطلب، إلا أن التأثير المشترك لنمو الدخل والثروات وتوافر الائتمان من شأنه أن يستمر في توفير أساس متين لإنفاق الأسر على المدى القريب.

فريق QNB الاقتصادي

بيرنابي لوبيز مارتين*

نائب رئيس مساعد – قسم الاقتصاد

+974-4453-4643

*المؤلف المراسل

عائشة خالد آل ثاني

مسؤول أول – قسم الاقتصاد

+974-4453-4647

إخلاء مسؤولية: تم إعداد المعلومات الواردة في هذه المطبوعة ("المعلومات") من قبل بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق) ("QNB") ويشمل هذا المصطلح فروع وشركاته التابعة. يُعتقد بأن هذه المعلومات قد تم الحصول عليها من مصادر موثوقة، ومع ذلك فإن QNB لا يقدم أي ضمان أو إقرار أو تعهد من أي نوع، سواء كان صريحاً أو ضمناً، فيما يتعلق بدقة المعلومات أو اكتمالها أو موثوقيتها كما لا يتحمل المسؤولية بأي شكل من الأشكال (بما في ذلك ما يتعلق بالتقصير) عن أي أخطاء أو نقصان في المعلومات. يُحلي QNB بشكل صريح مسؤوليته عن كافة الضمانات أو قابلية التسويق فيما يتعلق بالمعلومات أو ملاءمتها لغرض معين. يتم توفير بعض الروابط لمواقع إلكترونية خاصة بأطراف ثالثة فقط لراحة القارئ، ولا يؤيد QNB محتوى هذه المواقع، ولا يُعتبر مسؤولاً عنه، ولا يقدم للقارئ أي اعتماد فيما يتعلق بدقة هذه المواقع أو ضوابط الحماية الخاصة بها. ولا يتصرف QNB بصفته مستشاراً مالياً أو خبيراً استثمارياً أو وكيلاً فيما يتعلق بالمعلومات ولا يقدم استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية. إن المعلومات المقدمة ذات طبيعة عامة، وهي لا تُعتبر نصيحة أو عرضاً أو ترويجاً أو طلباً أو توصية فيما يتعلق بأي معلومات أو منتجات مقدمة في هذه المطبوعة. يتم تقديم هذه المطبوعة فقط على أساس أن المتلقي سيقوم بإجراء تقييم مستقل للمعلومات على مسؤوليته وحده. ولا يجوز الاعتماد عليها لاتخاذ أي قرار استثماري. يوصي QNB المتلقي بالحصول على استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية من مستشارين محترفين مستقلين قبل اتخاذ أي قرار استثماري. الآراء الواردة في هذه المطبوعة هي آراء المؤلف كما في تاريخ النشر. وهي لا تعكس بالضرورة آراء QNB الذي يحتفظ بحق تعديل أي معلومات في أي وقت ودون إشعار. لا يتحمل QNB أو مديروه أو موظفوه أو ممثلوه أو وكلائه أي مسؤولية عن أي خسارة أو إصابة أو أضرار أو نفقات قد تنجم عن أو ترتبط بأي شكل من الأشكال باعتماد أي شخص على المعلومات. يتم توزيع هذه المطبوعة مجاناً ولا يجوز توزيعها أو تعديلها أو نشرها أو إعادة نشرها أو إعادة استخدامها أو بيعها أو نقلها أو إعادة إنتاجها كلياً أو جزئياً دون إذن من QNB. وعلى حد علم QNB، فإنه لم تتم مراجعة المعلومات من قبل مصرف قطر المركزي أو هيئة قطر للأسواق المالية أو أي جهة حكومية أو شبه حكومية أو تنظيمية أو استشارية سواء داخل قطر أو خارجها، كما لم يتم QNB بطلب أو تلقي أي موافقة فيما يتعلق بالمعلومات.